

الإقرار بعدم الاحتفاظ بحسابات مصرفية أخرى أو وجود التزامات لصالح مصارف أخرى

يعد في إطار أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 إفرنجي بشأن المصارف والبنوك والائتمان ، وفسر للجنة الشعبية العامة بتقرير حكد في شأن الشركات المكتبة بالاسترداد الصادر في 8 شوال 1388 و بر الموافق 1979/9/9 إفرنجي .

اسم الجهة (أو المواطن) العنوان
الإحرة/ مصرف فرع

أقر ، واتحمل كافة المسؤوليات المترتبة في حالة ثبوت العكس ، بأنني (المواطن أو الشركة، أو التشاركية أو المؤسسة، أو الجهاز) لا تحتفظ بحسابات مصرفية أخرى مفتوحة لدى أي من المصارف التجارية أو الأهلية العسيلة بنينا ، والتي (المواطن أو الشركة، أو التشاركية أو المؤسسة، أو الجهاز) غير مطالب بسداد أي ديون أو التزامات (ترتبت نتيجة لفتح اعتمادات أو للحصول على ضمانات ، أو تسهيلات ، أو قروض ، أو سحب على المكشوف) لصالح أي مصرف آخر ، ترتبت نتيجة للاحتفاظ بحساب مصرفي في السابق .

وفي حالة الاحتفاظ بحسابات مصرفية أخرى فيما يلي بيان بنا وبأوضاعها :-

اسم المصرف	رقم الحساب	الالتزامات القائمة	وضع الحساب
.....
.....

اسم الشركة (أو المواطن)
اسم المكلّف بإجراءات فتح الحساب
رقم البطاقة الشخصية

العنوان

التوقيع

اسم الموظف الذي استلم الإقرار :

الاسم :

الصفة :

التوقيع :